

## الملتقى الوطني الليبي - القاهرة

بتاريخ الثلاثاء الموافق 2018/7/3م بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية، عُقد الاجتماع التشاوري للقوى الوطنية الليبية المُهجرة بالساحة المصرية، برعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وبإشراف مركز الحوار الإنساني – جنيف و تنظيم المهندس عادل يوسف قرادة، لأعضاء التنظيمات السياسية والشخصيات الوطنية الليبية المتواجدة بالساحة المصرية، وقد خصص هذا اللقاء للتشاور حول مبادرة السيد ( غسان سلامة ) بشأن عقد مؤتمر وطني جامع، يعمل على إنتاج حلول للأزمة الليبية، من خلال عملية سياسية جادة، بمشاركة كافة الأطراف الليبية، ولتقديم الاقتراحات حيال هذا المؤتمر وكيفية ضمان نجاحه، ومناقشة محاور أخرى تتعلق بالمصالحة الوطنية وإعادة بناء الجيش واستحقاق الدستور والانتخابات وبعض المحاور العامة ذات الصلة بالأزمة الليبية الحادة وتداعياتها بشكل عام.

وقد حضر الملتقى العديد من الشخصيات الوطنية الليبية وشخصيات من بعض الكيانات السياسية والأهلية الليبية الموجودة بالساحة المصرية ( حسب كشف الحضور المرفق).

وقد افتتح السيد " باتريك " مندوب مركز الحوار الإنساني الجلسة، مُرحباً بالحضور، وقام بعرض نبذة عن المركز، المكلف من قبل البعثة الأممية، بتنظيم هذه الاجتماعات، التي تلتئم هذه الأونة على مستوى مناطق ليبيا، وبعض الساحات الخارجية، التي يوجد بها المهجرين الليبيين، وتعهد في كلمته بنقل التوصيات المنبثقة عن هذا اللقاء، بكل أمانة ومصداقية للمبعوث الدولي.

ثم إسئهل الملتقى بتلاوة محاور النقاش بعد تكليف لجنة للصياغة وإدارة الجلسة من بين الحاضرين والمحاور هي:

- ✓ المحور الأول: المؤتمر الوطني الجامع.
- ✓ المحور الثاني: الأمن والدفاع.
- ✓ المحور الثالث: الدستور والانتخابات.
- ✓ المحور الرابع: المصالحة الوطنية.
- ✓ المحور الخامس: قضايا عامة.

سارت النقاشات بجدية وروح وطنية عالية، بهدف المشاركة بأفكار عملية لاستعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس متينة وحديثة، وإيجاد حلول عاجلة للأزمة الليبية المتفاقمة، الأمر الذي عبرت عنه كلمات الحاضرين ومدخلاتهم الهادفة لإخراج البلاد من دائرة العبث، وتجاوز الأزمة التي أصبحت تهدد كيان الدولة، ومقدرات الشعب،

وتتفاقم باستمرار، وهو ما قد يؤدي إلى تدخل خارجي أكثر صلافة، يُعرض سيادة البلاد والأمن الوطني للأخطار الداهمة.

وقد خُص الحاضرون بعد مناقشات معمقة لهذه المحاور، إلى التوصيات التالية:

## المحور الأول: المؤتمر الوطني الجامع.

أكد الحاضرون على أنهم جزء لا يتجزأ من الشعب الليبي الأصيل، يحزنهم الحال الذي آل إليه الوطن اليوم، ويهدفون في الأساس إلى إعادة بناء الدولة، واستعادة هيبتها، وتأكيد استقرارها واستقلال قرارها، ومن هذا المنطلق، فقد كانوا المبادرين بالموافقة على خطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة (الدكتور غسان سلامة)، والتي تضمنت عقد مؤتمر وطني جامع، يضم كافة الأطراف الليبية، وبما يضمن مشاركة النخب الليبية الوطنية الفاعلة، القدرة على إبداع الحلول، ووضع التصورات لتأسيس دولة وطنية مدنية حديثة، كما رأوا فيه فرصة من الفرص الثمينة لحل الأزمة حلاً سلمياً، وفقاً لإرادة الشعب ومباركته، وبما يعيد الثقة في جهود البعثة الأممية، ويزيل حالة الإحباط المسيطرة على المشهد الليبي، مؤكداً على أن أي تقاعس أو تأجيل في عقد هذا المؤتمر، أو عدم إحاطته بالجدية التامة، أو إقامته بصورة مخالفة لما ورد بمبادرة السيد سلامة المعتمدة من مجلس الأمن والتي حظي بقبول ومباركة جل الأطراف الليبية، وأي محاولة لاستبدالها بأفكار أخرى، سيؤدي ذلك إلى نتائج وخيمة، وقد يفتح الأبواب لتصاعد الصراع و الوصول الى عواقب غير محمودة، قد تؤدي إلى ضياع فرصة ثمينة للحل السلمي وإحلال السلام، وهو ما جعلهم يؤكدون على أهمية التمسك بهذه الفرصة، للخروج من دائرة العيب والمناورات السياسية، القائمة على التخبط والغوغائية، وما آل إليه البلاد من حالة اللادولة التي تتحدر إليها بصورة مستمرة.

**ومن منطلق الحرص على نجاح المؤتمر، فالحاضرين يؤكدون على الآتي:**

1. أن يكون مؤتمراً تأسيسياً، ينجم عنه اتخاذ قرارات مُلزمة، تعيد بناء مؤسسات الدولة على أسس صحيحة، تتعهد فيه الأمم المتحدة بمتابعة تنفيذ ما يصدر عنه من قرارات، وبكافة الوسائل والضمانات، التي تساهم في خلق المناخ الحقيقي للحوار، وتساعد على إزالة الضغوط والإكراه وتخفيف الضغائن، وهو ما يوجب على البعثة الأممية وأدوات المجتمع الدولي، مراقبته وممارسة الضغوط على الأطراف المعنية الساعية لتكريس تحكمها بالقوة الغاشمة.

2. أن تلتزم كافة الأطراف باتخاذ جملة من الإجراءات الضرورية لبناء الثقة، وخلق مناخ لضمان نجاح المشاركة السياسية وإزالة العقبات أمامها، من أهمها:
  - ✓ الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين السياسيين، ووقف كافة الملاحقات المحلية والدولية المتخذة بحق جميع الشخصيات الوطنية، بفعل قرارات وقوانين تعسفية لا تم للعدالة بصله.
  - ✓ اتخاذ إجراءات عملية لعودة النازحين والمهجرين، في الداخل والخارج، وضمان أمنهم، وإعادة حقوقهم المالية والوظيفية.
  - ✓ إنفاذ قانون العفو العام الصادر عن مجلس النواب الليبي.
  - ✓ حل الميليشيات و نبد العنف وإعلاء لغة الحوار، والعمل على إلغاء كافة القوانين الصادرة بقصد الإقصاء والتهميش، والانتقام، والحرمان من المشاركة السياسية، الصادرة عن المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني العام، مثل
    - (قانون العزل السياسي، قانون النزاهة والوطنية، وقانون العدالة الانتقالية، وقانون الحراسة... الخ من التشريعات والتدابير التنفيذية والإدارية، الهادفة إلى الحرمان أو التضييق على أي فئة من فئات الشعب).

### أما فيما يتعلق بترتيبات انعقاد المؤتمر فقد أوصى الحاضرون بالآتي:

1. أن يعقد المؤتمر في مكان آمن، داخل الوطن ، بما يضمن حضور كافة الأطراف ومشاركتها بحرية، على أن تضمن الأمم المتحدة أمن وسلامة الحاضرين.
2. أن يُدعى للمؤتمر، منظمات إقليمية ودولية، تحظى بثقة الليبيين، للمساهمة في قيادة الحوار والشهادة على نتائجه، والمساهمة في إلزام جميع الأطراف بمقرراته.
3. أن يلتئم المؤتمر بحضور ومشاركة الأطراف الليبية التالية:
  - ✓ الحكومة القائمة بجميع مكوناتها، التشريعية والتنفيذية ( مجلس النواب، المجلس الرئاسي، المجلس الأعلى، الحكومة المؤقتة).
  - ✓ مؤتمر القبائل الليبية.
  - ✓ أنصار النظام الجماهيري.
  - ✓ القوات المسلحة والقوى الأمنية.
  - ✓ مندوبين عن المناطق والمدن الليبية.

✓ النخب الليبية والشخصيات العامة في مجالاتها، مثل ( رجال القضاء والقانون .أساتذة الجامعات، رجال الاقتصاد والأعمال، النقابات ذات الصلة، الأدباء والكتاب والمثقفين والفنانين ).  
و باعتبار ان أساس الأزمة الليبية يرجع لسنة 2011 بين النظام السابق و مؤيديه من كافة شرائح الشعب الليبي الرافضين لغيراير من جهة وانصار فبراير بكافة توجهاتهم من جهة ثانية, يرى الحاضرون ضرورة ان يتم مراعاة التمثيل المتساوي بين هذين الطرفين الأساسيين واشراكهما في التحضير وتسمية الشخصيات المستهدف حضورها.

4. أن ينصب المؤتمر على مناقشة القضايا الجوهرية التي تهم المجتمع الليبي ومن أهمها :-

✓ الشكل السياسي والدستوري للدولة وهويتها.

✓ الترتيبات الدفاعية والأمنية.

✓ الهوية الاقتصادية للدولة الليبية.

✓ المصالحة الوطنية الشاملة.

5. أن يتخذ المؤتمر شكل أربعة مسارات، وهي المسار السياسي، ويساهم فيه المختصين في هذا المجال من المشاركين بالمؤتمر، والمسار العسكري والأمني، يساهم فيه ضباط المؤسسات العسكرية والأمنية من الأطراف المشاركة، والمسار الاقتصادي، بمساهمة الخبرات المالية والاقتصادية، و مسار المصالحة، والذي يساهم به الحقوقيين وشيوخ القبائل وأعيان المدن والمكونات الاجتماعية.

## المحور الثاني: الملف الأمني والعسكري.

ناقش الحاضرون هذا الملف الشائك، كونه من الأسباب الرئيسية للأزمة في ليبيا، من حيث تغول الميليشيات المسلحة، وارتهان الحكومات المتعاقبة لها، وسلبها لمقدرات الوطن والمواطن، وزرع الخوف والترجيع في اغلب المدن الليبية، كما ان تنظيم هذا الملف على أسس مهنية يُعد الركيزة التي تضمن وحدة التراب، وحماية الوطن و بناء دولة القانون وحفظ المقدرات الخاصة والعامة، وانتهى الحاضرون للتوصيات التالية:

1. ضرورة إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية والشرطية، على أسسها النظامية، بحيث تراعى فيها التراتبية والمهنية والاحترافية، وترسيخ العقيدة العسكرية وفق الثوابت و المبادئ الوطنية ودعم مسار حوار القاهرة بشأن توحيد المؤسسة العسكرية.

2. حل الميليشيات وإنهاء وجودها على الأرض، وسحب السلاح وحكره فقط على المؤسستين العسكرية والأمنية.

3. الرفض التام لضم الميليشيات المسلحة للمؤسستين العسكرية والأمنية، لاختلاف عقيدة منتسبيها عن عقيدة هاتين المؤسستين، ولمخالفة ذلك للقواعد النظامية والقانونية المنظمة لضوابط الانضمام للجيش والشرطة، على أن تتولى الجهات المعنية إرجاعهم إلى سابق أعمالهم، أو دمجهم في وسائل عمل مدنية أخرى، بعد تأهيلهم لذلك.

4. إلغاء كافة التشريعات والقرارات وغيرها من الإجراءات التي طالت منتسبي المؤسستين الأمنية والعسكرية، بقصد العزل والإقصاء، بعد أحداث 2011.

### المحور الثالث: العملية الدستورية والمسار الانتخابي.

#### أولاً : فيما يتعلق بالعملية الدستورية :

نظراً للرفض الواسع لمشروع الدستور، المعد من قبل الهيئة التأسيسية، وهو رفض وتحفظ واسع وملمس، تعكسه مواقف لا حصر لها من شرائح متنوعة، ومناطق كثيرة، عبّرت عنها خلال المناقشات والمداولات الجارية على وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وهي مواقف واضحة لمعظم التيارات السياسية، وبإطلاع عدد كبير من الحاضرين على نصوص مشروع الدستور، وملاحظاتهم حول الأخطاء الفادحة التي تضمنها، بالإضافة إلى تضمنه لنصوص تهدف لتكريس المغالبة، وفرض رؤية ذات طابع أيديولوجي محدد، وانحراف شديد عن أصول صياغة الدساتير، بإهمال الموضوعات الدستورية الأساسية، وتناول الموضوعات ذات الطابع القانوني واللائحي، فضلاً عن الأخطاء التقنية والفنية الفادحة، وهو ما خلق حالة من الرفض العام لهذا المشروع.

#### بناءً على ما تقدم تم إقرار التوصيات التالية :

✓ رفض مشروع الدستور بصيغته الحالية المعيبة، ودعوة الأمم المتحدة إلى عدم المساهمة في توريث الشعب الليبي في هذا المشروع.

✓ إيجاد صيغة عملية لمراجعة المشروع من قبل مختصين، برعاية البعثة الأممية، لضمان صياغة دستور يؤسس لبناء دولة مدنية ديمقراطية، تأخذ بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان والحريات العامة، على أن يتم إصداره في ظل مصالحة وطنية شاملة، وفي أجواء من الأمن والاستقرار.

✓ الاكتفاء في هذه المرحلة بإصدار إعلان دستوري مؤقت، لتنظيم الدولة وقيادة المرحلة الراهنة، إلى حين الانتهاء من صياغة الدستور الدائم بعد تحقق الشروط الموضوعية لإقرار دستور دائم.

### ثانياً: فيما يتعلق بالمسار الانتخابي.

أكد الحاضرون على أهمية الانتخابات، باعتبارها الطريق المثالي لتكريس الديمقراطية، وإنتاج مؤسسات تشريعية وتنفيذية، تستمد شرعيتها من إرادة الشعب واختياره، وتضع حداً للانقسام السياسي والتناحر القائم بين المجالس والحكومات المتعددة.

ومع التأكيد على هذه المبادئ، إلا أن العملية الانتخابية المرغوبة والضامنة لتحقيق الأهداف المرجوة، تتطلب خلق المناخ الملائم واتخاذ التدابير الضرورية للنجاح.

ونظراً لما هو ملاحظ من تلاعب شديد، وعدم الشفافية في تسجيل الناخبين، وتسجيل حالات من التلاعب في الرقم الوطني والسجل المدني، التي أنشأت في ظل القوانين سيئة السمعة سالفة الذكر، والتي هي نفسها أقصت الكثير من الشخصيات الوطنية، ومنعتهم من الترشح لخوض غمار الانتخابات، وعليه فإن الضرورة تستوجب اتخاذ جملة من الترتيبات قبل إجراء الانتخابات تضمن تمثيل مخرجاتها تمثيلاً حقيقياً لكامل شرائح المجتمع من أهمها :-

1. إعادة تشكيل المفوضية العليا للانتخابات.
2. معالجة المسائل الإدارية المتعلقة بالانتخابات، وذلك بمراجعة وتدقيق منظومة الرقم الوطني والسجل المدني، من قبل جهة غير منحازة تلتزم بالنزاهة والمصداقية، وتحت إشراف بعثة الأمم المتحدة.
3. تدقيق ومراجعة سجلات الناخبين، وإعادة فتح السجل الانتخابي، لتسجيل الناخبين الذين تم استبعادهم بفعل الإجراءات غير المبررة، التي اتخذتها المفوضية.
4. إلغاء القوانين الاقصائية التي تمنع الشخصيات الوطنية من الترشح في الانتخابات، مثل قانون العزل السياسي وقانون النزاهة والوطنية وإلغاء كافة المطالبات و مذكرات الاتهام الكيدية.
5. حظر استخدام وتوظيف السلطات والوسائل الإدارية في منع أو تعطيل الإجراءات الخاصة بالقيود في الرقم الوطني، أو القيد في السجل الانتخابي أو عند الترشح. كما حدث مع عائلة الشهيد معمر القذافي.
6. إصدار قانون انتخابي جديد، يضمن انتخابات نزيهة وشفافة.

## المحور الرابع: المصالحة الوطنية.

يتفق الحاضرون على أهمية المصالحة الوطنية، كونها الضامن لنجاح أية مبادرات في إطار معالجة الأزمة، على أن تتم على أسس صحيحة، من حيث الإعداد لها، ومتطلباتها، وتمويلها واتجاهاتها المستقبلية، حتى تُفضي إلى مصالحة وطنية شاملة.

وكبادرة حسن نوايا وبناء الثقة، يوصي الحاضرون بضرورة اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها رَأب الشرخ في النسيج الاجتماعي، والتأسيس لمصالحة وطنية شاملة من أهمها:

1. التأكيد مجدداً على إلغاء جميع القوانين التي تستهدف مصادرة الحريات، وتعمل على إقصاء وتهميش مجموعات بعينها.
2. إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين السياسيين بدون قيد أو شرط.
3. إرجاع الحقوق لأهلها، ورد المظالم وجبر الضرر.
4. السماح الفوري وبدون أي قيد أو شرط، بعودة النازحين والمهجرين بالداخل والخارج، وفي مقدمتهم نازحي تاورغاء وإعادة النظر في أي اتفاقات تم بالمغالبة، لإخفاء وتمرير الانتهاكات والجرائم عبر وسائل التهديد والضغط والإكراه.
5. على المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، أن تعمل على كَفِّ يد الدول المتداخلة في الأزمة الليبية، وإلغاء الملاحقات الأمنية الانتقائية الصادرة عن محكمة الجنايات الدولية، الشرطة الدولية (الانتربول)، كونها تشكل عائق أساسي أمام انطلاق عملية المصالحة المجتمعية، ومع الأخذ في الاعتبار المآخذ القانونية على هذا التدخل، فهو عنصر دخيل لا يخضع لإرادة الأطراف الليبية، ويشوش سلباً على ملف المصالحة، كونه يحاول عبر هذه الوسائل إخضاع ومغالبة طرف لصالح طرف آخر.
6. دعم جهود ومبادرات المصالحة الوطنية، والاستفادة من مبادرة ديسيف الإسلام القذافي بدعوته لأنصاره وكافة أطراف الشعب الليبي، لإنجاز مشروع المصالحة الوطنية الشاملة، حيث رأى الحاضرون أهمية المبادرة ورعايته لها، بما يمهد لطي صفحة قاتمة من عمر ليبيا وتأسيس دولة مدنية ديمقراطية فاعلة في محيطها الإقليمي والدولي، تكفل لأبنائها سبل العيش الكريم، والتطور والرفق بين المجتمعات.

7. الكشف عن مصير المفقودين، وتسليم رفاة الشهداء لذويهم، إبتداءً برفاة الشهيد معمر القذافي و رفاة رفيقه الفريق أبوبكر يونس جابر مروراً برفاة كل القادة والضباط و الجنود والمدنيين الذين تم تغييب رفاتهم، في فعل تجرمه كل الأعراف والشرائع الدينية والإنسانية والقانونية.

## المحور الخامس : قضايا عامة:

وفي هذا المحور أكد الحضور على ضرورة المحافظة على موارد الدولة من السرقة والنهب الممنهج، واتخاذ جملة من الإجراءات للحفاظ على ما تبقى منها تتمثل في:

1. وقف التصرف في الأرصدة والاستثمارات الليبية بالخارج، وعدم التصرف فيها إلا بعد الاتفاق على تشكيل حكومة وطنية تمثل كل الليبيين.
2. التدخل لدى جميع المنظمات الدولية ذات العلاقة، بما في ذلك محكمتي الجنايات الدولية والعدل الدولية، لحماية الأصول الليبية المجمدة من عمليات النهب الممنهج التي تتم بأحكام قضائية مشكوك فيها، تتبناها بعض الدول أو عصابات دولية متخصصة، وبمساعدة بعض الليبيين فاقدى الوطنية والضمير، بالمخالفة للقوانين المحلية والدولية.
3. ضرورة فتح ملف النهب غير المسبوق، في ثروات البلاد، الذي تم تحت أنظار الأمم المتحدة، خلال الفترة ما بعد 2011 حتى تاريخه، والذي وصل إلى أرقام مهولة حسب تقارير ديوان المحاسبة، تحت مسؤولية المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني والمجلس الرئاسي والحكومات المتعاقبة والمصرف المركزي.
4. يُذكر الحاضرون الأمم المتحدة، والدول دائمة العضوية في مجلس الامن، ومجلس الأمن بالدور السلبي الذي نتج عن تلك القرارات، والتدخل غير المبرر وغير الشرعي في الشأن الداخلي الليبي، منذ بداية الأزمة الليبية في 2011 وما نتج عنه من تدمير لمقدرات البلد، وقتل وتصفيه قياداته السياسية والأمنية، وجريمة قتل الزعيم معمر القذافي وتمكين القوى الإرهابية المتطرفة من السيطرة على السلاح والأموال العامة، وتحويل ليبيا إلى حاضنة للإرهاب، وعصابات التهريب والاتجار بالبشر، ودعم بعض أطراف الصراع المحلي بالمال والسلاح، وتوفير الملاذات الآمنة لبعض قادة الميلشيات ومعوقي تقدم العملية السياسية، ويحمل الحاضرون المسؤولية لتلك الأطراف الدولية، مع المطالبة بالتحرك العاجل لتلافي وتصحيح تلك



الأخطاء، من خلال استدراك تلك القرارات والإجراءات، وتصحيحها بما يدعم جهود الليبيين نحو المصالحة وبناء دولة مدنية مستقرة.

5. سجّل الحاضرون قلقهم من التطورات الحاصلة بجنوب ليبيا، من انعدام للأمن، وازدياد حركة الهجرة غير الشرعية، والتغيير الديموغرافي الممنهج لمناطق الجنوب، عبر تزايد أعداد الوافدين والمهاجرين بشكل غير قانوني، وانعدام السيطرة على المنافذ البرية، والصراعات القائمة بالمنطقة، والتي تغذيها أطراف خارجية، مؤكدين على ضرورة العمل على إعطاء المنطقة أولوية وأهمية قصوى في المعالجات الأمنية والتنمية مستقبلاً.

في الختام توجه الحاضرون بأسمى آيات الشكر والتقدير لكل من السيد (عادل قراده) والسيد (باتريك) مندوب مركز الحوار الإنساني، على الجهد الذي بذلوه، وحسن التنظيم لهذا المحفل والذي ساهم في نجاحه وإظهاره بهذا المظهر اللائق، راجين أن تصل هذه التوصيات للجهات ذات العلاقة، علها تساعد في نجاح فكرة المؤتمر الوطني الجامع، تأسيساً لإعادة بناء الدولة المدنية الحديثة، على أسس ديمقراطية، يعيش تحت مظلتها كافة أفراد الشعب دون تحيز أو تمييز.

...والله الموفق...